

دراسة تحليلية في الإنفاق على التعليم في اليمن من عام 1999-2000م

فريق الدراسة

د. عبد المجيد غالب المخلافي د. محمد أحمد قاسم الخياط

قسمت الدراسة إلى جزأين في ستة فصول.

الفصل الأول: مقدمة للدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهجية وأدوات البحث وحدوده.

الفصل الثاني: إطار نظري للدراسات السابقة حول الإنفاق على التعليم.

الفصل الثالث: تتبع مختصر لتطور التعليم في اليمن منذ الحكم الإمامي وحتى العام 1990م، كما شمل تطور التعليم في المحافظات الجنوبية قبل وبعد الاستقلال وحتى العام 1986م.

الفصل الرابع: تناول تحليل كلفة التعليم في اليمن للأعوام 1990-2000م.

الفصل الخامس: دراسة العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم في محافظة الحديدة والتي تم اختيارها كنموذج على المستوى المحلي.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

إجراءات الدراسة:

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- إيجاد نوع من التنسيق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات.
- العدالة في توزيع الموارد المتاحة.
- التأكد من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

2- أهداف الدراسة:

أولاً: على مستوى الجمهورية.

- أ- معرفة العوامل الخارجية المؤثرة في الإنفاق على التعليم للأعوام 1990-2000م.
- ب- معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في الإنفاق على التعليم للأعوام 1990-2000م.

ثانياً: على المستوى المحلي (محافظة الحديدة).

- أ- معرفة العوامل الخارجية المؤثرة في الإنفاق على التعليم للأعوام 1990-2000م.

ب- معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في الإنفاق على التعليم للأعوام 1990-2000م.

3- منهجية البحث:

- استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي لاتجاهات الإنفاق العام للأعوام 1990-2000م وقد تم تجميع البيانات من المصادر الرئيسية التالية:
- وزارة التربية والتعليم.
 - وزارة المالية.
 - الجهاز المركزي للإحصاء.
 - إدارة الامتحانات في الوزارة.

4- خطوات البحث:

- استخدم في هذا البحث الخطوات التالية:
- حساب حجم الإنفاق على التعليم العام للأعوام 1990-2000م.
 - حساب حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1990-2000م على المستوى الوطني فقط.
 - حساب حجم الإنفاق على التعليم بالدولار للأعوام 1990-2000م.
 - حساب حجم الإنفاق على التعليم بالنسبة للقطاعات الأخرى في الدولة للأعوام 1990-2000م وعلى المستويين الوطني والمحلي.
 - حساب الكفاية الداخلية لمرحلة التعليم الأساسي عن طريق استخدام طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية من عينة افتراضية من الدارسين حجمها (1000) طالب، بالاستناد إلى معدلات التدفق الثلاث وهي:
 - معدل النجاح.
 - معدل الإعادة.
 - معدل التسرب.
 - إضافة إلى الخطوات السابقة تم النزول إلى محافظة الحديدة لتحقيق الآتي:
 - استيفاء البيانات والمعلومات الناقصة التي صعب الحصول عليها مكتيباً.
 - التحقق من البيانات التي جمعت مكتيباً ومدى تطابقها مع البيانات الموجودة في الميدان.
 - معرفة الصعوبات المتعلقة بالإنفاق على التعليم في المحافظة وآلية الصرف المتبعة.

5- حدود البحث:

- اقتصر البحث على الإنفاق على التعليم العام الواقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ولم يشمل التعليم الجامعي أو أي نوع آخر من التعليم يقع تحت أية وزارة أو جهة أخرى، كما لم يشمل التعليم الأهلي والخاص.
- لم يشمل البحث النفقات غير المنظورة.
- اقتصر البحث على حساب الكفاية الداخلية لمرحلة التعليم الأساسي على مستوى الجمهورية، وأثر الهدر التعليمي على النفقات الجارية لهذه المرحلة ولم يتطرق إلى الكفاية الداخلية لمرحلة التعليم الثانوي.
- تم اختيار محافظة الحديدة دون غيرها من المحافظات لأنها لم تتأثر بالتقسيمات الإدارية الجديدة.
- لم يشمل البحث الإنفاق على التعليم في محافظة الحديدة من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، وذلك لتعذر الحصول على هذه البيانات.

نتائج الدراسة:

أولاً على المستوى الوطني:

1- العوامل الخارجية المؤثرة في الإنفاق على التعليم.

- نمو سنوي في الإنفاق على التعليم بمتوسط قدره (13.01) خلال الفترة 1990-2000م مع تطور ملحوظ في الإنفاق على التعليم في الميزانية العامة للدولة بالأسعار الجارية بمتوسط قدره (15.3%) وبمتوسط قدره (4.63%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة.
- بمقارنة الإنفاق على التعليم في اليمن مع بعض الدول نجد أن اليمن تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق على التعليم.
- من ناحية الإنفاق على التعلم بالنسبة للقطاعات الأخرى في الدولة نجد بأن نسبته تحتل المرتبة الثالثة بعد الدفاع والخدمات العامة الشاملة.

2- العوامل الداخلية المؤثرة في الإنفاق على التعليم للأعوام 1990-2000م.

أ- تركيب الميزانية:

- بالنسبة لتركيب الميزانية وجد بأن معظم الإنفاق يذهب لصالح النفقات الجارية والجزء البسيط يذهب لصالح النفقات الرأسمالية والاستثمارية، فمثلاً بند الصيانة وصل متوسط الإنفاق فيه خلال سنوات الدراسة إلى (0.43%) أما النفقات

الرأسمالية فيذهب معظم لإنفاق فيها على اكتساب الأصول الرأسمالية الثابتة (اكتساب الأراضي).

- تبين في عام 2000م أن هناك وفراً في باب النفقات الرأسمالية والاستثمارية.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- تخصيص مبالغ كبيرة لقطاع التعليم لتمكن الدولة من تعميم التعليم الأساسي وذلك بتخفيض ميزانية الدفاع لصالح التعليم.
- إعادة النظر في تركيب الميزانية وتخصيص مبالغ أكبر لباب النفقات الرأسمالية والاستثمارية من أجل التوسع في المباني المدرسية لمواكبة الزيادة المتوقعة في إعداد الطلاب .
- تخصيص مبالغ أكبر لبند الصيانة خاصة أنه يستأثر بنسبة ضئيلة جداً من الميزانية وهناك حاجة ماسة لترميم وصيانة المباني المدرسية الحالية.
- تسهيل إجراءات الصرف وتجنب الإجراءات الروتينية المعقدة التي تعيق صرف المبالغ المالية المرصودة ومن أجل تجنب الوفرة الحاصل في بعض الأبواب والبنود وخاصة باب النفقات الرأسمالية والاستثمارية.
- رفع كفاءة النظام التعليمي وتجنب الهدر التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب وذلك بإجراء الدراسات اللازمة لذلك.
- إجراء دراسة ميدانية لعينة من مدارس الريف والحضر في بعض المحافظات للخروج بدراسة دقيقة حول ظاهرة الإهدار التربوي في مرحلة التعليم الأساسي للحد من هذه الظاهرة.
- نتيجة لتضارب وعدم دقة البيانات التربوية لا بد من إجراء دراسة ميدانية تطبيقية لإيجاد قاعدة بيانات تربوية ومالية موحدة لتجنب التناقض في البيانات من مصدر لآخر.
- تبويب الميزانية بحسب المرحلة التعليمية لتسهيل دراسات الكلفة التعليمية لكل مرحلة.